

دعوات إلى تطوير قانون الإنتخاب وتنقيحه من الثغر الإبقاء على النسبية وإعادة النظر في توزيع الدوائر

يقول رئيس مجلس النواب نبيه بري لـ"الامن العام" ان من اولى مهمات البرلمان العمل على تطوير قانون الانتخاب انطلاقا من تثبيت النسبية وتوسيع مساحة التمثيل. ويلتقي الخبيران الدستوريان وزير العدل سابقا البروفسور ابراهيم نجار والدكتور غالب المحمصاني، في هذا الحوار مع "الامن العام"، على ان النسبية الحقيقية لم تطبق في هذا القانون لانها لا تتفق مع الطائفية والمذهبية. وبعد تشرجهما له وجدا فيه عيوباً عدة، واعتبرا انه لم يكن الاصلاح وان ساهم في خدمة الناخبين المسيحيين حيث تمكنوا عبره من ايصال عدد كبير من نوابهم الـ64 الى الندوة البرلمانية على عكس دورات سابقة.

لم تنته تداعيات الانتخابات النيابية ونتائجها، وستبقى محط متابعة وتدقيق وقراءة لمعرفة ما اذا كانت النسبية التي طبقت والسباق نحو كسب الصوت التفضيلي ساهما في وضع لبنان على السكة الصحيحة لمسار الحياة السياسية، وفي امكان حصول تغييرات في الطبقة السياسية التي حافظت على حضورها مهما كان شكل القانون

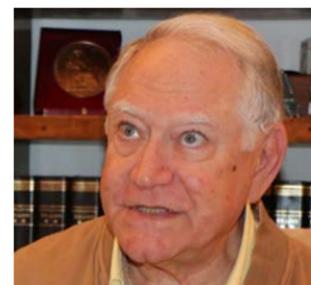
نجار: القانون سييء واعدنا الى الورا

■ ما هي الخلاصة التي خرجت بها من تجربة قانون الانتخاب؟

□ بصورة عامة، كان الهدف من هذا القانون بالنسبة الى واضعيه، ولاسيما الى بعض الجهات المسيحية، ان يستطيع الناخب المسيحي اختيار نوابه. لذلك تقرر اعتماد نظام النسبية، ولكنها جاءت اقرب الى القانون الارثوذكسي منها الى النسبية الحقيقية. واسباب ذلك ان النسبية الحقيقية لا تتفق مع الطائفية والمذهبية لأن النظام النسبي يقوم على التعددية بينما النظام اللبناني يقوم على التعددية. يقول القيمون على هذا القانون انه حقق انتخاب 58 نائبا مسيحيا من اصل 64 وشكل نقلة نوعية بالنسبة الى المسيحيين. هذا التأكيد غير صحيح لأن المسيحيين كانوا يستطيعون الوصول الى هذا العدد من دون القانون النسبي الذي شابه عيب كبير وهو موضوع الصوت التفضيلي. القانون كما اقر اعطى نتائج غير مسبوقة. لندقق مثلا في الشيعي الذي نجح في جبيل او الماروني في جزين والارمني في زحلة او بيروت الاولى هؤلاء كلهم لم يأتوا باصوات الاكثية بل جراء تطبيق نتائج هذا القانون. واقول هذا القانون سييء لانه جاء مركبا، فلا هو نسبي ولا اكثرّي ولا علماني ولا

■ لهذا السبب شهدنا ترجعا في نسب الاقتراع في بعض الدوائر؟

□ صحيح. من يريد ان يقتزع لفلان مجبر على ان ينتخب الاخرين معه في اللائحة. كثر يقولون انهم لا يريدون اخذ هذه الوجبة



الوزير السابق البروفسور ابراهيم نجار.

الانتخابية المحضرة سلفا. النسبية في ذاتها لست متحمسا لها، وهي لا تناسب عندنا الا الثنائي الشيعي في لبنان، لأن هناك رأيا عاما شيعيا عارما وجامعا يتقيد بالتعليقات الى تصدر عن قيادة الطرفين. اما بقية الافرقاء فهم غير معتادين على هذا النوع.

■ ثمّة من يقول ان هذا القانون خدم المسيحيين، ويدافع عن هذه المسألة؟

□ في نظري عيب ان يتم انتخاب نواب بالعثرات من الاصوات على الرغم ما قيل ان من انتخبوا باصوات كبيرة نجحوا بفضل الصوت التفضيلي وسقط من سقط بالتفضيلي، وكانوا من الناجحين في الحاصل والعكس بالعكس. علينا ان نعرف ماذا نريد. كنت افضل النظام الاكثري وان يطبق على 80 في المئة من الدوائر الانتخابية وتخصيص المقاعد المتبقية للانتخاب النسبي. انا مع الدائرة الصغرى الفردية. النظام النسبي لا يمكن ان ينطبق مع نظام طائفي، وينبغي السير به من دون الاشارة الى المذاهب والطوائف ولا الى الصوت التفضيلي بل الى قوائم مغلقة عندها يكون له معنى ويكون مدخلا الى المواطنة والغاء كل شيء اسمه طائفي. نحن كنا في قانون هجين.

■ ما هو المطلوب من المعنيين بعد الانتخابات؟

□ عمليا قبل كل شيء، يجب ان تدرس كل هذه الشوائب التي ظهرت اضافة الى تحويل

هيئة الاشراف على الانتخابات من مشاهدة الانتخابات الى هيئة منظمة ومراقبة وفاعلة، وان تكون قيّمة عليها وليس وزارة الداخلية. وكانت تجربة الهيئة ضحكا على القانون والذقون. لذا، المفروض تطوير القانون الحالي اما في اتجاه المواطنة او اعادة النظر في كل هيكلته والنواحي التنظيمية فيه. هذا القانون يشجع الحليف على ان يكون خصما لحليفه، اي بين المرشحين في قائمة واحدة، ولذلك شكل مدخلا للاحتيال على القانون نفسه.

■ الم يضع هذا القانون لبنان على عجلة التقدم نحو نظام ساسي جيد؟

□ ابدأ، اعدنا القانون الى الورا وانا اترحم على قانون الستين. كان يجب ان تطور الاخير والابقاء على الاقضية التاريخية، وان تكون الهيئة المشرفة على الانتخابات فاعلة. لبنان مجموعة من الخصوصيات والمطلوب ان نرتقي الى المواطنة بالغاء الطائفية، والوصول الى نظام انتخاب نسبي قائم فقط على الانتماء اللبناني

المحمصاني: القانون خدم المسيحيين ولم تتوافر فيه النسبية

■ ما هي الحصيلة التي خرجت بها من قانون الانتخاب؟

□ انا ضد هذا القانون الهجين من وقت ولادته، فلدي خبرة في قوانين الانتخاب حيث عملت في لجنة الوزير الراحل فؤاد بطرس في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، وحضّرنا مشروع قانون انذاك. القانون الحالي لا تتوافر فيه النسبية، وهي تفترض دوائر كبيرة او على الاقل برامج للائحة، اي قيام الناخب على الاقل بالاقتراع لبرنامج. وتكون اللائحة مرتبة

■ ما هي اكثر العيوب التي عاينتها في القانون؟

□ اولا عدم المساواة في الدوائر. عندما لم تتساو يتم احترام الطائفية والمذهبية. وانا في المناسبة لست من انصار النسبية واؤيدها في حال وجود احزاب حقيقية غير طائفية. انا من انصار الدائرة الصغيرة والتصويت بالاكثري،

كل هذه الامور واجرينا تقسيما للدوائر في شكل غير منطقي، ولو جرى طعن فيه لتم الغاء القانون. ثمّة دوائر غير متساوية وهذه مخالفة للدستور.

■ تم توزيع الدوائر على هذا الشكل لاسباب مذهبية ومناطقية؟

□ اعرف هذا الامر، وتم توزيعها لاسباب سياسية.

■ ما هي اكثر العيوب التي عاينتها في القانون؟

□ اولا عدم المساواة في الدوائر. عندما لم تتساو يتم احترام الطائفية والمذهبية. وانا في المناسبة لست من انصار النسبية واؤيدها في حال وجود احزاب حقيقية غير طائفية. انا من انصار الدائرة الصغيرة والتصويت بالاكثري،

من دون تحويله الى ارثوذكسي من نوع جديد، او اعطاء الخصوصيات التي تستأهلها. من هنا، اقول للزعماء المسيحيين الذين فكروا من خلال هذا القانون انهم سيأتون بنواب مسيحيين اكثر، ان ما حصل هو انهم "شلحوا" المسلم السني وتراجعت كتلة الحريري. كانوا يقولون ان نوابا يفوزون تحت كنف الاخرين، وكان القيمون من المسيحيين في لبنان اليوم يقولون نحن اقلية ونريد ان نتصرف كأننا نصف الناخبين وهم لا يشكلون النصف. علينا ان نعرف اليوم ان سلامة المستقبل المسيحي يمر بذكاء السياسيين المسلمين. يجب ان نفهم ما هي حدودنا وقوتنا وان نتصرف بطريقة تكون مثلا اعلى لكل اللبنانيين لا ان نفرض نظاما انتخابيا.

■ كيف رأيت عامل المال في الانتخابات؟

□ العامل المالي سييء. ثمّة من دفع اموالا ولم ينجح ودفع بعضهم الكثير من اجل الحصول على الصوت التفضيلي. عدم وجود البطاقة الممغنطة كان سببا في تناقص عدد الناخبين.

انا ضد هذا القانون الهجين وهو يحتاج الى تعديك جذري



الدكتور غالب المحمصاني.

مؤسسة الصفدي



مؤسسة الصفدي هي من أبرز المؤسسات اللبنانية في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وتتطلع نحو مجتمع متكامل يوفر الفرص المتساوية، يحترم التنوع ويعزز التنمية المستدامة لدى الأفراد والمجتمعات.

قطاع التنمية الريفية والزراعة المستدامة



قطاع التنمية الاجتماعية



في السابق كانت غالبية اعضائه من رجال القانون.

■ ما هي الايجابية التي وجدتها في هذا القانون؟
□ الايجابية هي ان معظم اللوائح لم تسمح بكسر لوائح اخرى ما عدا في الجنوب، حيث تم رفع الحاصل من طرف امل وحزب الله.

■ هل المطلوب البقاء على هذا القانون ام يجب تغييره؟
□ المطلوب تغييره، لكنني ضد العودة الى الاكثري. فليتم التعديل اولاً في تقسيم الدوائر وليس المطلوب البقاء على 15 دائرة. والدليل انه لم يتغير شيء على الرغم من انه ساهم في اراحة المسيحيين.

■ كيف تقيم عمل هيئة الاشراف على الانتخابات؟
□ كلاً. الدليل ان القوى بقيت هي نفسها مع فارق في الارقام هنا وهناك. الناس عندنا "مستزلة" وفرض عليها الصوت التفضيلي وعندنا ستة زعماء يتحكمون باختيار الاشخاص. يجب ان تكون اللوائح مشكلة من اصحاب المهن والكفايات. لم يصل مشروعون كثير الى المجلس، في حين انه

■ هل ستنجح اللوحة النيابية الجديدة شيئاً؟
□ لن تنتج شيئاً، فحتى المجلس السابق لم يناقش ولم ينتج. ثمّة تناقضات عدة مرت في اكثر من قانون في المجلس مثل قانون الاجارات ولم يعد يوجد مشروعون. في الخمسينات والستينات كانت توجد لجنة في وزارة العدل تطلع على كل قانون وتدرسه قبل ان يصادق عليه في المجلس. علماً ان مشاريع القوانين الجيدة والمدروسة تعدها الحكومة عادة.

■ اي يكون في الدائرة واحد او اثنان. ثمّة بلدان اوربية تتبع هذا الشكل من قوانين الانتخاب اي الدائرة الفردية.

■ انت لا تحبذ التحدث بلغة مذهبية، لكنه هل اضر بالمسلمين؟

■ في حال اتباع هذا القانون ستكون الغلبة لكبار المتمردين؟
□ ليس من الضروري حصول هذا الامر. المفروض من معدي اللوائح ترتيب اسماء المرشحين وعدم السير بالصوت التفضيلي الذي شغل الجميع. واذا فازت اللائحة باربعة يتم اخذهم. ما نفع النسبية في دائرة بيروت الاولى مثلا اذا كانت تضم مقعداً واحداً لكل طائفة ممثلة فيها، و"لماذا هذا التجليط". لا تصح النسبية على مقعد واحد واستنفاد قدرات المذاهب التي تملك اصواتاً كبيرة. ويأتي مرشح الاقليات ويفوز على غرار ما حصل في زحلة وجبيل. لقد شوهدنا النسبية في اكثر من دائرة، علماً ان مبادئها يجب ان تكون في الدوائر الكبرى وعلى صعيد المحافظة. لست من انصار ان يكون لبنان دائرة واحدة. المحافظات الخمس او الست التاريخية تصلح لتطبيق النسبية.

■ هل وضع هذا القانون على سكة التقدم في الانتخابات؟
□ كلا. الدليل ان القوى بقيت هي نفسها مع فارق في الارقام هنا وهناك. الناس عندنا "مستزلة" وفرض عليها الصوت التفضيلي وعندنا ستة زعماء يتحكمون باختيار الاشخاص. يجب ان تكون اللوائح مشكلة من اصحاب المهن والكفايات. لم يصل مشروعون كثير الى المجلس، في حين انه

■ ما رأيك في قول الدكتور سمير جعجع ان هذا القانون خدم المسيحيين؟

